معالم نظام التركيب الإسنادي في مرحلة التأسيس

الدكتور إبراهيم محمد البب*
عبد الحميد صالح وقاف**

الملخص

يرصد هذا البحث بشكل موجز الأفكار الأولى لبناء نظام التركيب الإسنادي في الجملة عند سيبويه ومتابعة النحاة له في بناء هذا النظام وتطويره، ولما كان كتاب سيبويه أول كتاب نحوي موثوق بصحته يصل إلينا، فإن هذه الأفكار التي نراها في الكتاب تشكل نقطة البداية في بناء النظام النحوي العام، وما نظام التركيب الإسنادي إلا جزء من هذا النظام رأيناه على صورته المكتملة عند النحاة المتأخرين، فكان هذا البحث لرصد بدايات تشكيل هذه الصورة، وقد كان في قسمين رئيسيين: الأول الحديث عن نظام التركيب الإسنادي الاسمي، والثاني الحديث عن نظام التركيب الإسنادي الفعلي، وجاء ضمن كل قسم منهما بشكل أساسي بعض كلام سيبويه الذي يرسم معالم هذا النظام من حيث عنصراه وطبيعة علاقة هذين العنصرين بعضهما مع بعض وترتيبهما، ليتلو ذلك بعض كلام المبرد حول هذه القضايا مختوماً بإشارات موجزة عن عمل النحاة الخالفين في تطوير هذا النظام.

كلمات مفتاحية: التركيب، الإسناد، الاسم، الفعل.

مقدمة:

يستطيع المطلع على كتب النحاة أن يلاحظ أنهم يتحدثون عن الجملة من حيث إنها تركيب إسنادي حديثاً منظماً، حيث يجري الحديث عن مصطلحات من مثل التركيب (Structure) والإسناد (Predicate) وغيرهما، كما يبينون العلاقة الإسنادية في الجملة، ويشرحون أحوال الإسناد بشكل يكشف عن تبلور هذه القضية في النحو العربي ولا سيما عند النحاة المتأخرين، ولا شك أن هذه القضية النحوية كغيرها من القضايا مرت بمراحل متعددة من التطور حتى وصلت إلى ما وصلت

* – أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
** – طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
تاريخ الوصول: ١٣٩٢/٠٤/٠٢هـ.ش= ٢٠١٣/٠٦/٢٣م تاريخ القبول: ١٣٩٣/٠٩/٠٦ هـ.ش= ٢٠١٣/١١/٢٧م

إليه من حسن التنظيم والتنسيق، ولذلك يحاول هذا البحث إلقاء ومضة بسيطة على طفولة البحث في التركيب الإسنادي.

- أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من محاولة الاطلاع على المسائل النحوية المختلفة في طور النشأة حتى يمكن دراسة تطورها، وفهم الفكرة التي بنيت عليها لتسهيل درسها، وهي فكرة غير جديدة، إلا أنها لم تنل ما تستحقه من البحث والدراسة، فالقضايا النحوية التي يستطيع الباحث البحث في نشأتها كثيرة، وما هذا البحث إلا حلقة من حلقات هذه الفكرة، فهو محاولة لرؤية عنصر من عناصر النظام النحوي في طور النشأة رغبة في معرفة القضايا النحوية في مهدها الأول ليصير إلى دراسة تطورها فيما بعد.

- منهج البحث:

يقوم هذا البحث على استقراء كلام النحاة، ولا سيما سيبويه والمبرد، بهدف تحليل كلامهم لمعرفة الأفكار التي تنضوي تحته واستنتاج عناصر التركيب الإسنادي كما تبدو فيه.

- التركيب الإسنادي في الجملة الاسمية:

تحدث سيبويه ت(١٨٠هـ) عن التركيب الإسنادي في بداية كتابه عندما عقد باباً للمسند والمسند إليه، فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[١]، ويحمل كلام سيبويه هذا في ثناياه ثلاث قضايا أساسية، الأولى: هي قضية التلازم الحتمي بين طرفي الإسناد، إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر، وإننا نجد أن هذا الأمر يؤكده سيبويه كثيراً في كتابه، كقوله نقلاً عن أستاذه الخليل ت(١٧٠هـ): " إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام و لم يسغ لك"[٢]، ففحوى هذا التلازم بين طرفي الإسناد في التركيب الإسنادي الاسمي هو أن الغاية من المبتدأ هي خبره، فتعبير الخليل يعني أن الغاية من الابتداء بالاسم ما بعده وهو الخبر، ليقرر وجوب ذكر هذا الخبر، فهو ما لا بد منه حتى لا يفسد الكلام، وهذا الأمر يقودنا إلى القضية الثانية، وهي أن سيبويه إنما يتحدث عن التركيب الإسنادي تحت ظلال الجملة التي يطلق عليها الكلام، وليس الحديث عن التركيب الإسنادي بمعزل عن

---

[١] - سيبويه، **الكتاب**، ٤٨/١.

[٢] - **المصدر نفسه**، ٤١١/٢.

الجملة أبداً، فهو في قوله الأول يذكر أن وجوب ذكر الخبر لا يجد المتكلم منه بداً، فذكره للمتكلم يعني أن الحديث واقع لتحقيق مبدأ الجملة، و لم يكن للمتكلم بد من ذكر الخبر لأن هذا الخبر هو الذي تتم به الفائدة التي يريدها المتكلم، وجاء فيما بعد ذكره لكلام الخليل ليؤكد أن الغاية هي الجملة عندما ذكر أن عدم وجود الخبر أو عدم ذكره يؤدي إلى فساد الكلام، والقضية الثالثة التي نجدها في قول سيبويه تتعلق بالمصطلح، ذلك أننا نجد أن سيبويه يعبر عن التركيب الإسنادي الاسمي بقوله: الاسم المبتدأ والمبني عليه، وذلك عائد إلى غياب مصطلح الجملة عند سيبويه، إلا أنه قد يعبر عن هذا التركيب الإسنادي بالابتداء فقط، فالابتداء في قوله: " كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" معناه كما نفهم من كلامه هو هذا التركيب الإسنادي أو الجملة الاسمية كاملة، وليس المبتدأ فقط، وقد استعمل سيبويه الابتداء بمعنى التركيب الإسنادي الاسمي كاملاً في غير موضع، كما في حديثه عن دخول كان وأخواتها على الجملة الاسمية، فقال عن المبتدأ والخبر بعد دخول كان عليهما: " وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق"[١]، فقوله: بمنزلتهما في الابتداء، أي في التركيب الإسنادي الاسمي كما يبدو واضحاً[٢].

أما حديث سيبويه عن أحوال هذا التركيب الإسنادي الاسمي وترتيبه فقد جاء في مواقع متفرقة من الكتاب[٣]، إلا أننا نجد أن سيبويه قد رسم المعالم الأساسية لنظام التركيب الإسنادي في الجملة الاسمية عندما أراد أن يعرف المبتدأ، فقال في باب الابتداء: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه، واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنْزلته"[٤].

وعنصرا نظام التركيب الإسنادي الاسمي، كما يبدو من كلام سيبويه، هما: طرفا الإسناد، وهما المسند والمسند إليه أو المبتدأ والخبر، والمبتدأ قبل الخبر في الأصل من حيث الترتيب، والتلازم لا بد منه

---

[١] – **الكتاب**، ٨٧/١.

[٢] – انظر: عز الدين مجدوب، **المنوال النحوي العربي**، ص ١٥٠.

[٣] – انظر: د: مصطفى جطل، **نظام الجملة**، ص ١٧-٣١.

[٤] – **الكتاب**، ١٢٥/٢.

بين طرفي الإسناد، وحكم طرفي الإسناد هو الرفع، والرافع للمبتدأ هو الابتداء، وللخبر المبتدأ والابتداء معاً، وحكم الطرف الثاني في الإسناد (الخبر) أن يكون تالياً، وأن يكون هو المبتدأ في المعنى أو في مكان أو زمان على حد تعبير سيبويه، ويؤكد سيبويه الترتيب في التركيب الإسنادي، فإن هذه الثلاثة حكمها أن تكون بعد الاسم المبتدأ به، ويؤكد سيبويه العلاقة المعنوية بين طرفي الإسناد، ذلك أن الخبر لا بد من أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أما إذا كان الخبر جملة فلا بد من أن يكون في الجملة عائد إلى المبتدأ لا يجوز حذفه، وقد يجوز ذلك في الشعر على ضعف، يقول سيبويه: " ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام"[١]، فوجود هذا الضمير العائد إلى المبتدأ تأكيد على حتمية التلازم بين طرفي الإسناد فيالتركيبالاسمي، وإذا كان سيبويه يؤكد أيضاً كونالمبتدأ أولاً فياللفظ والخبر تالياً له،فإن هذا الخبر يشترك مع المبتدأ في أوليته في المعنى ليكون تالياً في اللفظ فقط ما دام الخبر هو المبتدأ في المعنى.

إلا أن هذا الترتيب بين المبتدأ والخبر ليس واجباً، فرتبة المبتدأ في التقديم غير محفوظة، ويشير سيبويه إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقوله: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله وخزٌّ صُفّتك"[٢]، وبالتالي فإن النظام الأساسي للتركيب الإسنادي الاسمي أن يأتي المبتدأ أولاً ثم الخبر ثانياً في اللفظ، فهذه هي قاعدة هذا النظام أو الحد كما يقول سيبويه، إلا أن الخروج على هذا الحد جائز، فيجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في اللفظ، وهو عربي جيد كما يقول سيبويه، إلا أن تأخير الخبر على الابتداء أقوى كما يقول لأنه عامل فيه[٣]، وهو مع ذلك يوجب تقديم الخبر في بعض الحالات، كما في قولنا: كيف عبد الله، فقال: " وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم، لأنها من حروف الاستفهام"[٤]، وفحوى كلام سيبويه هذا ما هو شائع عند النحاة والدارسين من وجوب تقديم الخبر

---

[١] – **المصدر نفسه** ، ١٣٨/١.

[٢] – **الكتاب**، ١٢٥/٢.

[٣] – انظر: **المصدر نفسه** ، ١٢٢/٢.

[٤] – **المصدر نفسه** ، ١٢٧/٢.

على المبتدأ إذا كان من الأسماء المستحقة للصدارة، وقد فصّل النحاة والدارسون في موضوع الترتيب بين المبتدأ والخبر من وجوب تقديم المبتدأ إلى وجوب تقديم الخبر أو جواز التقديم والتأخير كما هو شائع في كتب النحاة[١].

ويتابع المبرد ت(٢٨٥هـ) سيبويه في الإشارة إلى عناصر نظام التركيب الإسنادي الاسمي، وهو في ذلك متبع طريقته وأسلوبه ومنهجه ومصطلحاته، فعقد باباً للمسند والمسند إليه، وعنون له بما يقارب ما عنون به سيبويه له، فقال: " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه"[٢]، فأكد في العنوان التلازم بين طرفي الإسناد، ليؤكد أيضاً أن عدم الاستغناء هذا إنما هو واقع من حيث المعنى، وبالتالي فإن حديث المبرد عن التركيب الإسنادي الاسمي واقع أيضاً في حيز الجملة التي يشير إليها بمصطلح الكلام أحياناً مع استعماله لمصطلح الجملة، ويشرح لنا المبرد فحوى عدم إمكانية استغناء طرفي الإسناد بعضهما عن بعض للحاجة إلى المعنى الصحيح بقوله: " فالابتداء نحو قولك زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ... لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"[٣].

ويردف المبرد هذا التلازم بين طرفي الإسناد بتأكيد العلاقة المعنوية بينهما، سواء أكان الخبر مفرداً أم جملة، وكلامه هنا يأتي متتابعاً لا في مواضع متفرقة كما فعل سيبويه، فقال: " واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو: زيد أخوك وزيد قائم، فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال"[٤]، ويلاحظ في عبارة المبرد هنا بعض الاختلاف عن عبارة سيبويه، ذلك أن ما يفهم من عبارة سيبويه عندما قال: " واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو"[٥] أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، أما في عبارة المبرد فالخبر هو الابتداء في المعنى، ولم يقل هو المبتدأ، وبين العبارتين فرق، ذلك أن المبتدأ اسم، ولأنه اسم يحتل حيزاً في الوجود اللفظي والفعلي عند تركيب الجملة، أما الابتداء فهو

---

[١] – انظر: د: علي أبو المكارم، **الجملة الاسمية**، ص ٥٢–٥٨.

[٢] – المبرد، **المقتضب**، ١٢٦/٤.

[٣] – **المصدر نفسه** ، ١٢٦/٤.

[٤] – **المقتضب**، ١٢٧/٤–١٢٨.

[٥] – **الكتاب**، ١٢٥/٢.

عامل معنوي لا وجود له فعلياً بالشكل اللفظي عند صناعة الجملة، والمبرد مدرك لذلك، فقد عرف الابتداء بقوله: " ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ"[١]، وإذا عدنا إلى ما قاله سيبويه وجدنا أن الرجل كان قد ذكر هذا الكلام أيضاً، فقال: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه... فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة"[٢]، وإننا نجد أن سيبويه قال: " إن الاسم أول أحواله الابتداء "، و لم يقل المبتدأ، ومن هنا نستطيع أن نوضّح ما أراده الرجلان من أن المقصود بالابتداء في هذين الموضعين هو المبتدأ، قال السيرافي ت(٣٦٨هـ): " وقول سيبويه: " اعلم أن الاسم أوله الابتداء يعني المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل فيه"[٣]، وإننا نجد أن هذا يتكرر أيضاً[٤]، فعندما أراد المبرد أن يتحدث عن رافع المبتدأ والخبر قال: " فأما رافع المبتدأ فبالابتداء ... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[٥]، والكلام واضح هنا لا لبس فيه من حيث التمييز بن المصطلحين، ومن حيث القول برافع كل من المبتدأ والخبر، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرتفع بهما جميعاً، أي بالابتداء والمبتدأ[٦]، أما في عبارة سيبويه فقد ذكر ما نصه: " فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ... لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[٧] وقد أشار السيرافي إلى اللبس في عبارة سيبويه، فذكر أنه قد قد يفهم من كلام سيبويه أن المبتدأ هو الذي يرفع الخبر فقط، أما الابتداء فيرفع المبتدأ فقط، وقد يوهم كلامه أيضاً أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر معاً لّما ذكر أن المبني عليه بمنزلته، وعلى هذا يكون الابتداء هو الرافع للخبر أيضاً، ليقرر السيرافي أخيراً مستنداً إلى كلام سيبويه هذا أن التعرية عن العوامل واقعة على المبتدأ والخبر، ولذلك جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع بقائه مرفوعاً لأن علة رفعه قد تقدمت معه[٨]،

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

[١] - **المقتضب**، ١٢٦/٤.

[٢] - **الكتاب**، ٤٨/١.

[٣] - السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ١٧٦/١.

[٤] - انظر تعبير المبرد عن المبتدأ بالابتداء في المقتضب، ١٤٦/١-١٥٧/١- ٣٨٣/١. وسوى ذلك.

[٥] - **المصدر نفسه** ، ١٢٦/٤.

[٦] - انظر: **المصدر نفسه** ، ٤٨/٢.

[٧] - **الكتاب**، ١٢٥/٢.

معه[١]، وعلى أية حال، فإن ما يعنينا هنا هو أن المبرد ذكر هذا العنصر الثاني من عناصر تشكيل نظام التركيب الإسنادي الاسمي، وهو الحكم بالرفع على طرفي الإسناد وإقرار الرافع لكل طرف منهما.

أما موضوع ترتيب التركيب في الجملة الاسمية فقد تحدث عنه المبرد أيضاً في مواقع متفرقة، كقوله: " وتقول: منطلق زيد، إذا أردت بمنطلق التأخير، لأن زيداً هو المبتدأ، وتقول على هذا: غلام لك عبد الله"[٢]، وقد كان سيبويه أشار إلى قبح قول القائل: قائم زيد، إلا أن يكون (قائم) خبراً مقدماً كما أشرنا سابقاً، وكلام المبرد هنا إعادة لكلام سيبويه وإن اختلفت الأمثلة، ومن مواضع الحديث عن ترتيب هذا التركيب ما يذكره المبرد عن ترتيب طرفي الإسناد في الجملة الاسمية بعد دخول إن وأخواتها عليها، ليقرر أن نظام هذا التركيب هنا هو عدم جواز التقديم والتأخير، قال: " ولا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تتصرف"[٣]، ليشير إلى ذلك مرة أخرى مجيزاً التقديم في حالة شبه الجملة، إذ يقول: " فأما التقديم والتأخير نحو: إن منطلق زيداً فلا يجوز لأنها حرف جامد ... ولكن إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً أو غير خبر جاز ... وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه"[٤]، وإلى مثل ذلك كان قد أشار سيبويه عند حديثه عن الحروف الخمسة[٥]، وكذلك نجد حديث الرجلين عن ترتيب التركيب بعد دخول الأفعال الناقصة عليه متشابهاً[٦].

ولا يخرج النحاة فيما بعد عما قرره النحاة الأوائل من تحديد المعالم الأساسية لنظام التركيب الإسنادي في الجملة الاسمية، وإن كانت معالم هذا النظام تبدو عند النحاة بعد المبرد أكثر وضوحاً نظراً لتنظيم المادة النحوية بشكل أكثر اتساقاً مما كنا نراه عند النحاة الأوائل في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ولننظر في قول ابن جني ت(٣٩٢هـ) في باب المبتدأ، يقول: " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء"[٧]، ويقول في باب خبر المبتدأ: " وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة، فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ"[٨]،

---

[١] – انظر: **شرح كتاب سيبويه**، ٤٥٧/٢.

[٢] – **المقتضب**، ١٢٧/٤.

[٣] – **المصدر نفسه** ، ١٠٩/٤.

[٤] – **المصدر نفسه** ، ١٠٩/٤-١١٠.

[٥] – انظر: **الكتاب**، ١٣١/٢.

[٦] – انظر مثلاً: **الكتاب**، ٨٣/١-٩٠. **المقتضب**، ٨٦/٤-٩٠.

[٧] – ابن جني، **اللمع في العربية**، ص ١٠٩.

بالمبتدأ"[١]، كما يشير إلى أنه إذا وقع الخبر جملة فلا بد من عائد منها إلى المبتدأ[٢]، وواضح من كلام ابن جني السابق أنه جمع كل عناصر نظام التركيب الإسنادي في الجملة الاسمية التي كنا قد تحدثنا عنها عند سيبويه والمبرد اللذين كانا قد ذكرا هذه العناصر في مواضع متفرقة، وإننا لنلحظ الأمر ذاته عند متأخري النحاة.

- **التركيب الإسنادي في الجملة الفعلية:**

ذكرنا سابقاً أن سيبويه تحدث عن التركيب الإسنادي عندما عقد باباً للمسند والمسند إليه، ويلاحظ في كلامه شيئان أساسيان: الأول هو تشبيه التركيب الإسنادي الفعلي بنظيره الاسمي، والثاني تسميته لهذا التركيب الإسنادي الفعلي، أما عن الأول فقد مر معنا قول سيبويه بعد أن تحدث عن التركيب الإسنادي الاسمي عندما قال: " ... ومثل ذلك قولك: يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[٣]، وإذن فعلاقة التلازم بين طرفي الإسناد التي تحدثنا تحدثنا عنها سابقاً موجودة في كل علاقة إسنادية سواء أكانت هذه العلاقة تفضي إلى تركيب اسمي أم تركيب فعلي، فحاجة الفعل (Verb) إلى الاسم (Noun) هنا هي كحاجة الاسم إلى الاسم الآخر هناك، والحديث دائماً ضمن مفهوم الجملة، ويلاحظ بعدُ أن سيبويه يحدد أسبقية التركيب الاسمي على التركيب الفعلي ضمن علاقة الإسناد الموجودة بين الطرفين في كل منهما، ذلك أنه قرر كما ذكرنا سابقاً أن أول أحوال الاسم هي الابتداء، وتقريره هذا مبني على أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، ولما كان الابتداء هو التعرية عن العوامل اللفظية، فإن دخول العوامل الأخرى لاحقة لهذه التعرية، يقول: " وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة"[٤]، وتشبيهه لأولية الابتداء بأسبقية النكرة على المعرفة يعني أن الابتداء أصل كما أن أن النكرة أصل، والتعرية عن العوامل أصل، ليكون دخول الرافع والناصب والجار على الاسم المبتدأ بمثابة دخول أداة التعريف على الاسم النكرة، وبالتالي تتحدد أولية التركيب الإسنادي الاسمي ضمن الجملة على التركيب الإسنادي الفعلي.

---

[١] - **المصدر نفسه** ، ص ١١٠.

[٢] - انظر: **المصدر نفسه** ، ص ١١١.

[٣] - **الكتاب**، ٤٨/١.

[٤] - **المصدر نفسه** ، ٤٨/١.

أما فيما يخص النقطة الثانية، فقد ذكرنا أن سيبويه كان يسمي التركيب الإسنادي الاسمي تسميات متعددة، كأن يسميه الاسم المبتدأ والمبني عليه، أو الابتداء، وهذا عائد إلى غياب مصطلح الجملة كما قلنا، أما بالنسبة إلى التركيب الإسنادي الفعلي، فإننا نجد أن سيبويه في كلامه عن المسند والمسند إليه لم يسمه، وإنما اكتفى بالتمثيل له، فقال: " ومثل ذلك قولك: يذهب زيد"، وهو هنا يذكرنا بطريقته في قسمة الكلم وتسمية هذه الأقسام، فإذا كان هنا أشار إلى قسمي التركيب الإسنادي فسمى واحداً وترك الآخر من دون تسمية، فإنه لما قسم الكلم كان قد ذكر الأقسام الثلاثة من اسم وفعل وحرف، فذكر تعريفاً لكل من الفعل والحرف، أما الاسم فاكتفى فيه بالتمثيل[١]، كما يكتفي هنا للتركيب الإسنادي الفعلي بالتمثيل، وسيبويه إذا كان مثّل له هنا فإنه يطلق عليه تسميات متعددة أيضاً في مواضع متفرقة من الكتاب، فنراه أحياناً يعين التركيب الإسنادي الفعلي منطلقاً من فكرة البناء عن طريق مقابلته بالتركيب الإسنادي الاسمي، كقوله: " هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته..."[٢]، فالتركيب الإسنادي الفعلي هو ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل، والاسمي عكسه، أي يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، وقد يختصر سيبويه هذه التسمية كلها ليسمي التركيب الإسنادي الفعلي فعلاً، وتتكرر هذه التسمية كثيراً، وتأتي التسمية أحياناً في بعض أبواب الكتاب ابتداء من عنوان الباب، كقوله: " هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يومُ يقومُ زيد... ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني..."[٣]، ويتضح من أمثلته أن المقصود بالفعل هو التركيب الإسنادي الفعلي كاملاً، فهو ما أضيف إليه (يوم) في قوله هذا يوم يقوم زيد، ليختم هذا الباب بقوله: " جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال"[٤]، لنراه يطلق تسمية الفعل على التركيب الإسنادي الفعلي، كما يسمي التركيب الإسنادي الاسمي بالابتداء والخبر في هذا الموضع.

---

[١] – انظر: **المصدر نفسه** ، ٤٠/١.

[٢] – **المصدر نفسه** ، ١٣٣/١.

[٣] – **المصدر نفسه** ، ١٣٦/٣.

[٤] – **الكتاب** ، ١٣٨/٣. وانظر: **المنوال النحوي**، ص ١٥٠-١٥١.

وإذا كان سيبويه قد أجاز مع وجود علاقة التلازم بين طرفي الإسناد تقديم الخبر على المبتدأ في التركيب الإسنادي الاسمي، فإنه في التركيب الإسنادي الفعلي لا يجيز ذلك، فرتبة الفاعل أن يأتي بعد الفعل، وهي رتبة محفوظة لا يجوز تغييرها، وقد أشار إلى ذلك في غير موضع[١]، فمن ذلك ما ذكره سيبويه في باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل، فقال: " وتقول: زيد ضربني وعمرو مررت به، إن حملته على زيد فهو رفع لأنه مبتدأ والفعل مبني عليه، وإن حملته على المنصوب قلت: زيد ضربني وعمراً مررت به ... فإن قلت: ضربني زيد وعمراً مررت به، فالوجه النصب لأن زيداً ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ، وإنما هو ها هنا بمنزلة التاء في ضربته..."[٢]، ويعنينا من كلام سيبويه هنا أمثلته التي جاء بها، ومع أن هذه الأمثلة التي جاء بها أمثلة لعطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية والجملة الفعلية على الجملة الفعلية، إلا أنها توضح أن الفاعل إذا تقدم على الفعل أصبح مبتدأ، وتحول التركيب الإسنادي الفعلي إلى تركيب إسنادي اسمي، ففي مثاله الأول: " زيد ضربني وعمرو مررت به" ذكر أن الفعل مبني على الاسم، ولذلك رفع الاسم على الابتداء، وفي مثاله الأخير: "ضربني زيد وعمراً مررت به" ذكر أن الفعل ليس مبنياً على الاسم، فهو ليس مبتدأ بل فاعل، وتبدو هذه الفكرة أكثر وضوحاً عندما تتضح فكرة البناء التي يذكرها سيبويه كثيراً في كتابه، وقد شرح السيرافي هذه الفكرة فقال: " فإذا قال: بنيت الاسم على الفعل فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم كقولك: ضرب زيد عمراً، فزيد وعمرو مبنيان على الفعل ... وإذا قال لك: بنيت الفعل على الاسم، فمعناه أنك جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم، وجعلت الاسم مبتدأ كقولك: زيد ضربته، فزيد مبني عليه ضربته وضربته مبني على الاسم"[٣]، ولعل خير ما يدل على حكم سيبويه على ترتيب الفعل مع فاعله هو قوله عندما تحدث عن الأفعال التي تستعمل وتلغى: " الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا أعمل"[٤].

وإذا كنا نتحدث عن فكرة سيبويه في ترتيب التركيب الإسنادي الفعلي من حيث جعل الفعل أولاً ويليه الفاعل، فإننا مع ذلك نتحدث أيضاً عن العامل في الفاعل الذي رفعه، أي العامل في الطرف الإسنادي الثاني، فكنا رأينا أن سيبويه يرى أن الابتداء يرفع المبتدأ وهما جميعاً يرفعان الخبر في التركيب

---

[١] – انظر: **نظام الجملة**، ص ٥٢.

[٢] – **الكتاب**، ١٤٧/١.

[٣] – **شرح كتاب سيبويه**، ٣٧٢/١.

[٤] – **المصدر نفسه** ، ١٧٦/١. وانظر: **شرح كتاب سيبويه**، ٩/٣.

الإسنادي الاسمي في أحد الوجوه التي تفهم من كلامه، أما هنا فقد كنا ذكرنا تفسير السيرافي لفكرة البناء التي تتردد في كتاب سيبويه، وكان مما ذكره أن سيبويه إذا قال: بني الاسم على الفعل، أي جعل الفعل عاملاً في الاسم، كما في قولنا: ذهب زيد، فالعامل في الفاعل إذن هو الفعل، وإذا قلنا: ضرب زيد عمراً، فالفعل عامل في الفاعل الرفع وفي المفعول النصب، ويتحدث سيبويه عن عمل الفعل في الفاعل في مواضع مختلفة، وهو لا يستعمل دائماً عملية البناء للدلالة على أن الفعل هو العامل في الفاعل، بل إنه قد يلجأ إلى فكرة الحدث الكامنة في الفعل وانشغاله بالفاعل، إذ يقول: " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، و لم يتعد فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[١]، وهو هنا يتحدث عن نائب الفاعل وعلة رفعه، فرأى أن المفعول إنما ارتفع على أنه نائب فاعل لأن الفعل اشتغل به كما كان قد اشتغل بالفاعل في حالة الفعل المبني للمعلوم، وكلام سيبويه السابق له علاقة وثيقة بنظام القاعدة أيضاً، فسيبويه هنا يسوغ رفع نائب الفاعل الذي كان في الأصل مفعولاً به وحقه النصب، وتسويغه هذا جاء بالاعتماد على فكرة الحدث الكامن في الفعل، وله أيضاً صلة وثيقة بالناحية المعنوية، أي ما قصد إليه المتكلم، فأنت لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت بالفاعل على حد قوله، وبالتالي فإن لقصد المتحدث أثراً مهماً في تنظيم القاعدة، إذ من هنا ارتفع نائب الفاعل كما ارتفع الفاعل سابقاً بالاعتماد على أن الفعل اشتغل به و لم يشتغل بغيره، وهذا الكلام يمت بصلة أيضاً إلى عملية البناء الفكري للجملة، كيف صنعت؟ وكيف رتبت؟ وله علاقة بالحدث وفكرته كما قلنا، وله علاقة بالتقعيد، وهي أمور لا نستطيع بحال أن نفصل فيما بينها إلا من حيث التقسيم المنهجي للدراسة، وهذه الأفكار السابقة نراها تتردد في كتاب سيبويه، لتشمل عملية ترتيب عناصر الجملة سواء منها الإسنادية وغير الإسنادية، كقوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: " وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً، فـــ عبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما

[١] - **الكتاب**، ٦٧/١.

يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[١]، ونراه هنا يجمع في كلامه أفكاراً شتى كلها تستحق البحث والعناية، وأولها أن الفاعل ارتفع مع الفعل المتعدي لأنه شغل به كما شغل به في حالة الفعل اللازم، وثانيها تعدي فعل الفاعل هذا إلى المفعول به، وثالثها التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول فقط على اعتبار أن رتبة الفعل محفوظة لا مساس بها، ورابعها أثر إرادة المتكلم في عملية البناء الفكري للجملة والتقعيد النحوي، فلم يرفع المفعول عندما تقدم لأنه أريد به مقدماً ما أريد به مؤخراً، ولم يرد المتكلم أن يشغل الفعل به وإن كان قد تقدم في اللفظ، وخامسها التأكيد على أن النظام الأساسي للتركيب الإسنادي الفعلي في حالة الفعل المتعدي هو أن يكون من فعل وفاعل ثم يأتي المفعول مخصصاً بالترتيب مع جواز تقديم المفعول على الفاعل، وآخرها إشارته إلى الناحية البلاغية الكامنة وراء تقديم المفعول، إذ يقدم المفعول على الفاعل كما يقول سيبويه ليبين المتكلم اهتمامه بالمفعول أكثر من اهتمامه بالفاعل، إلا أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بالفاعل، فالمتكلم كما يقول سيبويه مهتم بهما معاً، ومعني بهما معاً، وهي كلها عناصر مهمة تبين المعالم الأساسية للجملة ولنظام التركيب الإسنادي الفعلي مع وجود العناصر غير الإسنادية، وهي عناصر تتكرر الإشارة إليها في مواضع مختلفة من الكتاب[٢].

واستناداً إلى ما سبق ذكره باختصار شديد، فإن سيبويه ذكر عناصر نظام التركيب الإسنادي في الجملة الفعلية وتحدث عن تنظيم عناصر هذا النظام في التركيب، فذكر طرفي التركيب الإسنادي، وهما الفعل والفاعل أو الفعل ونائب الفاعل، وذكر أن حكم الفاعل هو الرفع، والعامل فيه الرفع هو الفعل، كما بين علاقة التلازم بين الركنين الإسناديين، أما من حيث الترتيب، فالفعل مقدم على الفاعل، ولا يجوز تأخيره، فإن تأخر تحول التركيب الإسنادي الفعلي إلى تركيب إسنادي اسمي، وفي حالة الفعل المتعدي، فإن النظام الأساسي هو الفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول، ويجوز الخروج على هذا النظام إلى تقديم المفعول على الفاعل مع الاحتفاظ برتبة الفعل المتقدم، والتقديم والتأخير لنواح بلاغية أشار إليها سيبويه، مع إشارته إلى أثر قصد المتكلم في عملية بناء الجملة.

ويتابع المبرد عمل سيبويه مع توضيح معالم هذا النظام، وأول ما ذكره قوله: " هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام

---

[١] – **المصدر نفسه** ، ٦٨/١.

[٢] – انظر مثلاً: **المصدر نفسه** ، ٧٩/١– ٨٣/١– ٩٠/١– ٩٩/١– ٣٨٦/١– ٣٨٦/٢، وسوى ذلك.

زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد، والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل"[١].

وكلام المبرد هذا حمل ظهور مصطلح الجملة عنده بتحديدها الواضح، فالحديث إذن عن التركيب الإسنادي الفعلي عند المبرد جاء أيضاً ضمن الحديث عن الجملة، وأول ما ذكره المبرد هنا حكم الفاعل أنه مرفوع، أما تعليله لهذا الرفع فجاء مختلفاً عما قرره سيبويه، فقد رفع الفاعل عند سيبويه لأن الفعل اشتغل به، أما هنا فلأن الفعل والفاعل يشكلان جملة يحسن عليها السكوت وتتم بها الفائدة، وكأن كلام المبرد هنا يعني أن الرفع إنما هو من خصائص الركن الإسنادي الذي يكمل مع الركن الإسنادي الآخر معنى مفيداً فيما يسمى بالجملة عنده، وهي إشارة إلى علاقة التلازم الضرورية بين ركني التركيب الإسنادي الفعلي، وليست بعيدة عما قرره سيبويه من اشتغال الفعل بالفاعل وإن اختلفت طريقة تعبير كل من الشيخين، ويؤكد المبرد على هذه العلاقة عندما يقرر أن الفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، فيقابل عنصري التركيبين الإسناديين بعضهما ببعض، أما في حال الفعل المتعدي فقد ذكر المبرد علة نصبه كما فعل سيبويه باستعماله فكرة اشتغال الفعل بأن فعل الفاعل قد تعدى إلى هذا المفعول، فانتصب ليضيف إليها المبرد علة أخرى وهي الحاجة إلى التفرقة بين الفاعل والمفعول[٢]، ليعود المبرد مرة أخرى ليتحدث عن الطرفين الإسناديين في الباب الذي عقده للمسند والمسند إليه على غرار ما فعل سيبويه مؤكداً علاقة التلازم بين الطرفين الإسناديين في كلا التركيبين، فقال: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد والابتداء وخبره..."[٣].

وقد كان سيبويه أشار إشارات كثيرة إلى علاقة التلازم بين الفعل والفاعل في مواضع متفرقة من الكتاب، كقوله: " ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً"[٤]، وقوله: " لا بد للفعل من الاسم"[٥]، وقوله صراحة عن حاجة الفعل إلى الفاعل: " لأن الفعل لا بد له من فاعل"[٦]، وقوله: " لا يكون الفعل بغير فاعل"[٧]، وسوى ذلك كثير، إلا أننا نجد أن المبرد يعيد بناء أفكار سيبويه معللاً

---

[١] – **المقتضب**، ١٤٦/١.

[٢] – انظر: **المصدر نفسه** ، ١٤٦/١.

[٣] – **المصدر نفسه** ، ١٢٦/٤.

[٤] – **الكتاب**، ٤٦/١.

[٥] – **المصدر نفسه** ، ٤٨/١.

[٦] – **الكتاب**، ١٣١/١.

[٧] – **المصدر نفسه** ، ١٣١/١.

عدم استغناء الفعل عن الفاعل ومشيراً في الآن ذاته إلى علاقة الترتيب بين الفعل وفاعله، إذ يقول متحدثاً عن نائب الفاعل: " وهو رفع، نحو ضُرب زيد، وظُلم عبد الله، وإنما كان رفعاً، وحد المفعول أن يكون نصباً لأنك حذفت الفاعل، ولا بد لكل فعل من فاعل لأنه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر، والفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة... فلما لم يكن للفعل من الفاعل بد؛ وكنت ها هنا قد حذفته؛ أقمت المفعول مقامه ليصح الفعل بما قام مقام فاعله"[١]، وكنا رأينا أن سيبويه قد علل رفع نائب الفاعل بأنه اشتغل به الفعل كما كان قد اشتغل بالفاعل في حالة الفعل المبني للمعلوم، أما عند المبرد فهو رفع لأنه قام مقام الفاعل لّما كان لا بد للفعل من فاعل، وقوله: ليصح الفعل بما قام مقام فاعله، إشارة إلى أن الفعل مقدم على الفاعل مع أنهما بمنزلة شيء واحد في إشارة منه أيضاً إلى علاقة التلازم بينهما، ويزيد المبرد وضوح هذه العلاقة بين الفعل وفاعله، وحالة نظام التركيب الإسنادي هذا من حيث الترتيب بين الفعل وفاعله، إذ يقول: " فإذا قلت: عبد الله قام، فـــ عبد الله رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع عبد الله بفعله فقد أحال من جهات..."[٢].

وسنجد أن أفكار المبرد هذه تتكرر بعد في كتب النحاة مع زيادة في توضيح معالم نظام التركيب الإسنادي الفعلي وتنظيم معالم هذا النظام، فقد جمع ابن جني معالم نظام التركيب الإسنادي الفعلي التي ذكرها سيبويه والمبرد عند حديثه عن الفاعل، فقال: " اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه ... واعلم أن الفعل لا بد له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهراً بعده، فهو مضمر فيه لا محالة ..."[٣]، وواضح أن ابن جني قد جمع في حديثه عن الفاعل كل عناصر نظام التركيب الإسنادي في الجملة الفعلية التي كان قد ذكرها كل من سيبويه والمبرد، فقد أكد ابن جني في كلامه السابق أن الفعل يأتي قبل الفاعل، ثم أكد مرة أخرى أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وذكر علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله، كما ذكر أن الفاعل مرفوع ورافعه هو الفعل، ثم ذكر

---

[١] – **المقتضب**، ٥٠/٤.

[٢] – **المصدر نفسه** ، ١٢٨/٤. والذين زعموا جواز تقدم الفاعل على فعله ورد عليهم المبرد هم الكوفيون، انظر: الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٩٣-٩٦.

[٣] – **اللمع في العربية**، ص ١١٥.

أخيراً أنه لا بد للفعل من فاعل، وقد تحدث السيرافي عن هذه العناصر أيضاً في شرحه لكلام سيبويه[١]، كما تحدث عنها أيضاً النحاة المتأخرون الذين لم يخرجوا في حديثهم عما قرره النحاة الأوائل.

خاتمة ونتائج البحث:

كانت الغاية هنا الإشارة إلى تشكيل معالم نظام التركيب الإسنادي عند سيبويه ومتابعة النحاة له في عمله هذا متبعين ومطورين في الآن ذاته، ليكون ما ذكر سابقاً مادة تشكل إشارة موجزة إلى هذا النظام، ونستطيع أن نلخص أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث في النقاط التالية:

١- تحدث سيبويه عن عناصر التركيب الإسنادي الاسمي والفعلي في مواقع متفرقة من الكتاب، وتابعه المبرد في ذلك مع تطوير منهجي مهم من حيث استعمال مصطلح الجملة، ومن حيث عرض أفكار سيبويه بشكل أكثر اتساقاً وتنظيماً.

٢- كان هناك بعض الاختلاف في إطلاق المصطلحات على التركيب الإسنادي الفعلي والاسمي وغيرها بين سيبويه والمبرد، ليتسع فيما بعد هذا الاختلاف بينهما وبين النحاة الخالفين، في تطور مهم وواضح للمصطلح النحوي.

٣- لا يفوتنا هنا التأكيد أن جهود النحاة في تنظيم النحو العربي كانت بالغة الأثر في توضيح نظام التركيب الإسنادي الذي يكون الجزء الأساسي من النظام النحوي العام، وقد أسهمت جهودهم في توضيحه بشكل عام، حيث إنهم كانوا مدركين لما للتنظيم من أثر في تيسير دراسة النحو العربي.

قائمة المصادر والمراجع:

١- الأنباري، أبو البركات، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجة البيطار- عاصم بهجة البيطار، الطبعة الثانية، دمشق: دار البشائر، ٢٠٠٤م.

٢- جطل، مصطفى، **نظام الجملة**، حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٨٢.

٣- ابن جني، أبوالفتح عثمان، **اللمع في العربية**، تح: د. حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٨.

٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: د: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩.

[١] - انظر مثلاً، **شرح كتاب سيبويه**، ١/١٦٠- ١/ ١٧٤- ١/ ٣٧١.

٥- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.

٦- المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤.

٧- مجدوب، عز الدين، **المنوال النحوي العربي**، الطبعة الأولى، تونس: دار محمد علي الحامي، ١٩٩٨.

٨- أبو المكارم، علي، **الجملة الاسمية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مؤسسة المختار، ٢٠٠٧.

Source and References:

1- Alanbari, Abu Albarakat, *Secrets of Arabic*, survey: Mohammad bahja Albetar – Asem bahja Albetar, print 2, Damascus:Dar –Albashaar, 2004.

2- Jattal, Dr: moustafa, *System of sentence*, Aleppo: Department of university books and prints, 1982.

3- Ibn jenneh, Abu Alfateh Aothman, *Al lomaa in Arabic*, survey: Dr. Hossien Mohammad Mohammad Sharaff, print 1, Cairo: world of books, 1978.

4- Sebaweeh, Amro bin Aothman bin Kanbar, *The book*, survey: Dr. Emiel badeea yaaqoob, print 1, Beirut: scientific books, 1999.

5- Al- serafee, AlHasan bin Abd Allah bin Almarzaban, *Explaination of sebaweeh's book*, survey: Ahmad Hasan mahdali- Ali saeid Ali, print 1, Beirut: Dar of scientific books, 2008.

6- Almoubarred, mohammad bin yazeed, *Almouqtadab*, survey: mouhammad Abd alhaleq Audaimah, print 3, Cairo: committee of Islamic Heritage revival, 1994.

7- Majdoob, Aiz Aldeen, *Almenwal Alnahwee Alarabi*, print 1, Tunis: Dar mohammad Ali Alhami, 1998.

8- Abu Almakarem, Dr. Ali, *Noun sentence*, print 1, cairo: Al Moukhtar Establishment, 2007.

پرتال جامع علوم انسانی

نشانه های ساختار ترکیب اسنادی درمرحله آغازین

دکتر ابراهیم محمد البب*
عبد الحمید صالح وقاف**

چکیده:

این مقاله به طور مختصر به اندیشه های بنیادین ساختار ترکیب اسنادی جمله نزد سیبویه و پیروی علمای نحو از او در بنا وتحول این سیستم می پردازد.

از آنجا که کتاب سیبویه نخستین کتاب مورد اعتمادی است که به ما رسیده است پس اندیشه های موجود در این کتاب نقطه آغاز ساختار کلی نحو است. ساختار ترکیب اسنادی نیز بخشی از این سیستمی است که ما آن را به شکل کامل نزد نحویان متأخر می یابیم.

بنابراین پژوهش حاضربه نقطه های شروع تشکیل این جزء می پردازد که خود دارای دوبخش اساسی است: بخش نخست، سخن گفتن درباره ی ساختارترکیب اسنادی اسمی. بخش دوم درباره ساختارترکیب اسنادی فعلی.درخلال هریک ازاین دوبخش بعضی از سخنان سیبویه که بیانگر نشانه های این ساختار ازلحاظ دوعنصر وشکل وترتیب ارتباط آنها با یکدیگرمی باشد بیان شده است وبخش هایی از نظرات مبرد نیز پیرامون این مسائل می آید که به اشارات مختصری از تاثیر علمای بعدی نحو درتحول این ساختار منتهی می گردد.

کلیدواژه ها: ترکیب، اسناد، اسم، فعل.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

* – استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه تشرین– لاذقیۀ – سوریه.
** – دانشجوی دکتری گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه تشرین– لاذقیه – سوریه.

Early-Day Predicative Structures

By: *Ebrahim Mohammad al Bab*[*]*, Abdolhamid Saaleh Vaqaaf*[**]

Abstract

This article briefly explores the basic thoughts behind the predicative structure of sentences according to Sibawayh and his followers and also explores how this system developed and grew. As Sibawayh's book is the first trustworthy source which has come down to us, the views in it are the points of departure for the study of syntax. This is also true about the predicative structure of sentences, which we find the most developed version in the contemporary works. The present research investigates the beginnings of this syntactic notion. The article can be divided into two parts: part one talks discusses predicative structures in nominative sentences; part two deals with predicative structures in sentences with verbs. In both parts, there are statements from Sibawayh to show the structural relations in this linguistic form. Brief references are also made to later scholars in syntax when discussing the diachronic development of this structure.

Keywords: structure, predication, noun, verb.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

[*] Assistant Professor, Tishreen University, Syria.

[**]- Students of Arabic Language and Literature, Tishreen University, Syria.